

اصل الحسبة بافريقية

تحليل كتاب « احكام السوق »

ليحي بن عمر

بقلم : حسن حسني عبد الوهاب

تمهيد :

هذا كتاب من نتاج عالم إفريقي في القرن الثالث ، وهو يكون حلقة من صور الإنبعاث الإفريقي في خطواته الأولى إثر تأسيس الدولة الأغلبية واستقلالها إداريا عن الخلافة .

وجعل المؤلف عنوان كتابه « أحكام السوق » ليوميء إلى أن تنظيم الأسواق ومراقبة المعاملة فيها والنظر فيما يهم السكان كوحدة إجتماعية متكاملة موضوع قد تبلور في أذهان علماء التشريع وأخذوا في جمع المادة له من غصون الكتب الفقهية وسنوا أحكاما لما تجرد من الشؤون طبق القواعد التشريعية وهم في ذلك اتبعوا نظاما إداريا استقرّ وجرى به العمل .

فالإتجاه إذن محدد والغاية واضحة . وكلمتا « الحسبة » و « المحتسب » وإن كانتا أخفّ وقعا من كلمتي « أحكام السوق » و « صاحب السوق » لا يحدّدان الموضوع بالضبط ولذلك عدل رجال الحكم في الدولة الأغلبية عن استعمالها .

« فالحسبة » في التشريع الإسلامي تعبير عام يوازي كلمة المصلحة العامة في التشريع العصري . فهي لا تختص بموضوع معين .

والموردي مثلاً إذ يتحدث عن الحسبة يدخل في نطاقها كوظيفة شؤون العبادات مثل الطهارة وتأخير الصلاة عن وقتها . ولكن كتاب « أحكام السوق » لا يشمل صنف العبادات . وسنرى من خلاله أن موضوعه محدود بشؤون الأسواق وما يجري فيها . كما سيتضح مما نقله بعد أن الكتاب ألف بعد أن تحدثت مهمة « صاحب السوق » وشملت زيادة عن مراقبة الأسعار والمعاش فصل القضايا المدنية لحدود مبلغ معين . وكان له النظر في قسم من المادة الجناحية مثل الشتم والضرب والجرح الخفيفين .

ثم فوق ذلك له النظر في كل شأن يهم المصلحة العامة بالنسبة لسكان المدينة ، وإذن فهاته الخطة كانت إدارية قضائية في آن واحد . ولذلك تداول التسمية فيها كل من الأمير والقاضي . فسحنون ذو الشخصية القوية وصاحب هذا التنظيم تولى بنفسه تسمية والي المظالم . وكانت له شؤون السوق ثم بعده كانت تسمية والي المظالم من القاضي أحياناً ومن الأمير أخرى .

فما كان كتاب « أحكام السوق » أول تأليف في موضوعه إلا لأن ذلك الموضوع قد شملته عناية خاصة وأبرزته الترتيبات المتعاقبة في إطار حدّد معالمه وخرج به من عموميات الحسبة .

مؤلف الكتاب

هو أبو زكرياء يحيى بن يوسف بن عمر الكنانى الأندلسي .

ولد سنة 213 هـ حسبما اتفق عليه مترجموه . ويظهر أن تاريخ ولادته أسبق من ذلك اعتماداً على ما نقل عن ظروف صباه ورحلته . فهو من أهل جيان ونشأ بقرطبة فأخذ عن عبد الملك بن حبيب . ثم ارتحل إلى المشرق مصحوباً

بأخ له أصغر منه . وكان من بين شيوخه بمصر « الدمياطي » المتوفي سنة 226 هـ فيكون سنّه عندما إرتحل لا يعدو الثانية عشر . وسن أخيه مرافقه العاشرة .

وعلى كلّ فقد أخذ بمصر عن عدد من جلة العلماء أصحاب ابن وهب وابن القاسم واشهب منهم ابن بكير وابن رمح وحرملة وابن أبي الغمر وأبو الطاهر ابن السرح . ثم انتقل إلى الحجاز فسمع من الزهري وغيره .

ورجع أدراجه إلى إفريقية ، فاستقرّ بالقيروان بعد أن ملأ وطابه علما . ولعله أراد أن يستكمل ثقافته فسمع بالقيروان من أبي زكرياء يحيى بن سليمان الفارسي المختصّ في علم الفرائض والحساب . كما حملته شهرة سحنون وبعد صيته على الأخذ عنه فسعى للقاءه وحالما رآه استصغر شأنه . ولما سأله رأى فيه عالما جليلا وقدوة صالحة . ولا شكّ أنّه استحوذ على مشاعره فقد قال يحيى بعد ذلك : رأيت في منامي كأنّ سحنون معلّم صبيان بيده درّة فأعطانيها وقال قم على الصبيان فأولتها خلافته في تعليم الناس .

وهكذا اندفع يحيى يحقق ما صوره له حلمه . فأخذ يلقي دروسه بجامع القيروان وكان يميل إلى الأناقة في مظاهره . فيستشير منظره رآكب الحقد في نفس « ابن عبدون » حتى ليبدو على صفحات وجهه . واتخذ لنفسه بالجامع كرسيًا يجلس عليه عند السماع . وحذب على تلامذته فكان بهم حفيًا يعرضهم على طلب العلم . ويشرفهم بالمؤانسة والإكرام .

وفي هاته الفترة من حياته كان النزاع على أشده بين فقهاء المالكية وهم الممثلون للمعارضة في الحكم . وبين الحنفية المدفعين لتأييده تأييدا مطلقا . واتخذ النزاع السياسي متنفسا للظهور في الجدل المذهبي أحيانا .

وكان يحيى مالكيًا فألف كتابا في الردّ على الشافعي .

كما شنّ حملة على بعض العلماء الذين كانوا يؤمون « مسجد السبت » للذكر والعبادة وينشدون الأشعار بتطريب فرادى وجماعة .

فهم يمثلون لونا من الحياة يميل إلى الزهد والنسك . وينأى جانبا عن الحياة العامة . ولم يكن ذلك ليستشير يحيى لو كان عملا فرديا . أمّا وقد آل إلى فكرة تدعو لنفسها فيكون لها اجتماع دوري . وتحاول المزيد من الانتشار فتغزو الإحساس والمشاعر بطريقة التطريب والإنشاد فالأمر ذو خطر .

ومن هذا الجانب قاوم يحيى مسجد السبت وقاصديه . وفيهم بعض أصحاب سحنون . واشتدّ في المقاومة فألّف كتابا في الردّ عليهم .

وصمدوا لمقاومته . واستشاروه يوما يقارئ في مسجده يرتل عمدا آية (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ) فاستدّرت شؤونها ونجحت هاته الإشارة بجوهر الرائع في اضعاف نفسيته . وايقن أنّه أصبح هدفا لرماة متعددين وحزّ في نفسه أن يكون من بينهم بعض إخوانه المالكية . فلأزمه الحذر وهذه فقرات أثرت عنه تصور نفسيته في هذا الظرف تصويرا دقيقا .

قال : لا ترغب في مصاحبة الإخوان فكفى بك من ابتليت بمعرفته أن تحترس منه .

وروى عن النبي صلعم حديثا : « خص بالبلاء من عرف الناس وعاش فيهم من لم يعرفهم » .

وكان يتمثل بقول بعض الحكماء : « التفاته خير من دمة » .

كما يتمثل بقول الشاعر :

اخفض الصوت ان نطقت بليل والتفت بالنهار قبل الكلام

ويشاء ربك أن تصدق مخاوفه ، فيرتقي لخطّة القضاء سنة 275 هـ ابن عبدون العراقي المذهب . ويندفع كالموتور يسجن ويقتل . ويكون يحيى بعض غرضه . فيخرج من القيروان خائفا يترقب مارا في طريقه بمنزل عراقي . فإذا هو تنيره شمعة فيخالها بدرا منيرا ولا يريم مكانه حتى يكون الظلام حالكا .

وها هو يتنقل مختفيا ، ورغبة ابن عبدون في القبض عليه تلاحقه حتى يلوذ برباط سوسة بعد أن مكث مدة بتونس وما هو إلاّ زمن قصير تفتتح فيه عين الأمير ابراهيم بن أحمد الأغلبي على مظالم قاضيه ، وتهوله كثرة الضحايا فيعزله قائلا : « لو تركته لأحدثت له مقبرة » .

وجريا من هذا الأمير على سنته استدعى بعد ذلك موتورا ليستقصيه وكأنه يستعديه فما كان من يحيى إلاّ أن رفض ، وأشار عليه بعيسى بن مسكين الزاهد والقابع في قريته بالساحل متغافلا عن كلّ معارفه وأقرانه بالقيروان . وإذا يتنصل من القضاء يعود إلى سوسة ويتخذها مستقرا ومقاما . ويعاوده هدوء نفسه فيلتي دروسه بجامعها . وتلازمه جاذبيته فيمتلىء لسماعه المسجد وما حوله . ولعل كتابه هذا دون عنه بعد أن تجاوبت بفقراته عرصات المسجد .

هاته صورة كاملة متماسكة لحياة يحيى بن عمر . فيها الشدة والرخاء والخوف والأمن والرفاهية والشغف . فلا يسدّح أن تؤثر على أعصابه فيذهل آخر عمره . وكانت وفاته سنة 289 هـ .

القصري السراوي

هو أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمان بن سعيد القصري ، والنسبة إلى قصر مواليه بني الأغلب المعروف (بالقصر القديم) تتلمذ على اسحاق بن عبدوس وروى عن يحيى بن عمر وعبد الجبار السرتي وعبد الله بن أبي طالب وغيرهم . ويبدو أنّ القصري بحكم انتمائه لبيت الإمارة مال في دراسته إلى الإلمام بعلوم شتى ومعارف متنوعة تجعل منه شخصا اجتماعيا لا عالما بحاجة . فقد سمع من كل من عنده علم وكان جماعا كثير الكتب (1) . فهو كما قال

(1) المعالم ج 3 ص 9 .

الخليل بن أحمد : إذا أردت أن تتعلم العلم لنفسك فاجمع من كل شيء شيئاً . وإذا أردت أن تكون رأساً في العلم فعليك بطريق واحدة .

كانت الرواية وتدوين الكتب سبيله للمعرفة ثم أصبحت هوايته المحببة إلى نفسه ، ينفق في سبيلها المال ما وجد إليه سبيلاً .

ففي ذات مرة كان في زيارة ليحيى بن عمر بسوسة فوجده ألف كتاباً . واذ لم يكن معه مال باع بعض ثيابه واشترى بثمانها رفوفاً نقل فيها الكتاب وقابله وأتى به إلى القيروان (2) .

وعرف القصري بثقته وضبطه فكانت تدويناته مرجعاً لعلماء عصره ينقلون منها السماع الذي يهمهم (3) وكانت وفاته في سنة 321 هـ .

تلك هي ترجمة القصري الذي روى كتاب يحيى بن عمر هذا وهي باعثة على أقوى الثقة والاطمئنان لما روى .

الكتاب

جاء في طالعته (حدثنا أحمد بن محمد بن عبد الرحمان قال : سمعت يحيى بن عمر يقول الخ) .

إذن فهذا الكتاب الذي بين أيدينا مسجل بالرواية عن القصري . فهو بعد أن رواه عن يحيى القاه بدورده على مستمعين وروى عنه وهو يشتمل على مقدمة فيما يجب على الوالي من تفقّد أحوال السوق والحرص على مراقبة الموازين والمكائيل والكشف عن أحوال النقد المتداول .

(2) الخشني .

(3) المعالم ج 3 ص 10 .

ثم يتلو المقدمة نقل خلاصة من مكاتبة وجهت ليحيى بن عمر يستفتونه فيها عن أمرين - 1 - الحكم الشرعي في اختلاف وحدة الكيل والوزن بين التجار في بلد واحد - 2 - الحكم الشرعي في التسعير وقد استبان لهم تضرر المستهلك بحرية الأسعار .

وبعد إيراد السؤال أشفع بنقل الجواب .

ثم تأتي بعد ذلك أبواب الكتاب .

والذي يفهم من تنويع التأليف بنصّ السؤال أنه هو الحجر الأساسي لوضعه والحافز على إفراد « احكام السوق » بدراسة خاصة تمتاز عن عموم الفقه الإسلامي وتستمد منه أصولها .

وقد ألقى يحيى كتابه هذا في دروس .

يدلنا على ذلك تعدّد الأسئلة من المستمعين تلامذة وغيرهم . وقد كانت رواية الكتاب على هذا المنهج ممّا ضحّتم من حجمه وعدّد من أبوابه إذ أمده بمواضيع جديدة ومسائل فرعية نشأت عند الرواية بتلك الأسئلة الموجهة والتي كان غالبها من القصري . فتد بلغ مجموع ما أثاره وحده من مواضيع ترتبط بالسوق سبعة عشر موضوعا . وهي مع أجوبتها تكاد تربو عن نصف كتاب .

وبذلك انقلب المنهج عند الرواية . وصار يعتمد على الحوار في أغلب مواضيعه . وقد التزم القصري في روايته دقة السند . حتى إنّه لينسب كلّ فقرة لصاحبها فأمكن بذلك للمطالع ان يلمس جهد القصري في غزارة المادة المروية وتنوّعها . ومع ذلك فهو يحاول ويقارن بين النصوص (4) .

سند الرواية

يستعمل القصري في روايته صيغا متعددة :

أخبرنا يحيى بن عمر . أخبرني . قال لي . قال يحيى .

ودلّ ذلك على أن رواية القصري للكتاب لم تكن إجازة فقط .
وإنّما هي بالسماع والمشافهة . كما يستعمل في مراجعات المستمعين التعابير
الآتية :

سألت يحيى بن عمر . قلت ليحيى . سألتنا يحيى ، سئل يحيى وأنا
أسمع . قيل ليحيى . كتب إلى يحيى .

كلّ هاته الصيغ حملتنا على القول بأنّ الكتاب عندما روي كان يلقي
بشكل دروس .

ولقد درج الراوي في كل الكتاب على ربط الفقرات بسندها .

فكشف بذلك عن أطوار النشوء لهذا الكتاب ، وأتاح لنا تمييز الفقرات
التي لم تكن من أجل الكتاب بل كانت من جمع الراوي أضافها له عند
روايته عليه . وهي :

1 — الفقرات من ص 43 وتشمل بابا بأكمله يتعلّق ببيع ازيار الصير
فسندها لا يتصل بيحيى وإنّما رواه القصري عن سعيد بن اسحاق .

2 — الفقرة من ص 13 وطالعتها سألت « صاحب السوق » حماس بن
مروان الخ... وحماس إنما ولي القضاء بعد وفاة يحيى .

3 — الفقرتان من ص 50 والنقل فيها عن محمد بن سعيد وعن حماس
ابن مروان وهما لا ترتبطان بالموضوع السابق أو اللاحق . وربّما دونهما
القصري على هامش الرواية فاشتبهتا على الناسخ وأضافهما لصلب الكتاب .

ويؤكد ذلك أن ثانيتهما كان الراوي ضمَّهما للباب الذي يناسبها من صلب الكتاب . فقرة ص 23 .

4 — ص 56 وهي تشمل بابا كاملا : في المحلّ المعروف بالأذى والفجور ، والسند فيه يتصل بغير يحيى .

روايتان للكتاب

لقد رأينا أن منهج الكتاب فرض علينا أن نعتبره ألقى في سلسلة دروس كان يحضرها أشخاص متعدّدون روى بعضهم فيها الكتاب . وقد بلغتنا منه روايتان :

رواية القصري ورواية ابن شبل .

أما الأولى فلا توجد منها إلاّ النسخة التي بأيدينا فيما نعلم . وتاريخ نسخها يرجع لسنة 1294 هـ وهي بخط مغربي واضح . وعناوينها بالقلم الأحمر . وتقع في 57 ص طول 23 في عرض 17 وبالصحيفة 18 سطرا غالبا . وناسخها ذكر اسمه .

وأما الرواية الثانية ، فقد نقلها الونشريسي في كتابه « المعيار » كما أن لدينا منها نسختين ناقصتين ، ويمكن منهما معا تكوين نسخة كاملة . وبمقابلتها مع ما بكتاب الونشريسي كانتا متطابقتين إلاّ في بعض جزئيات لا تؤثر .

وقد نشرها الأستاذ محمود علي مكي بصحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد . وأهدانا منها فصلة . فله الشكر على هديته . وكلّ الثناء على ما قام به من مجهود علمي .

وابن شبل هذا هو محمد بن شبل بن بكر القيسي التطيلي (Tudèle) سمع من يحيى بن عمر ويحيى بن عون . وأبي الغصن الغرابيلي . وأبي زيدان

بن اسماعيل . والأخيران من علماء سوسة ومستوطنيهما . فابن الشبل قد انتقل بين القيروان وسوسة .

ويحدّد ابن الفرصني (5) رحلته بسنة 292 هـ وهو محض غلط إذ ان يحيى بن عمر توفي سنة 289 . وأبا القاسم زيدان توفي سنة 298 وكلاهما روى عنه .

وأشاد أبو العرب في طبقاته (ص 104) بابن الشبل هذا ونقل عنه ما حدث به عن يحيى بن عون . وعن أبي سهل بن محمد ، وتوفي سنة 353

فهو قد روى عن يحيى بن عمر كتاب « أحكام السوق » أيضا . ونص في طالع روايته على أنها مختصرة من الكتاب ، فهل روايته له إجازة أم بطريق السماع مثل رواية يحيى ؟ لا يسعنا إلا أن نرجّح الثاني ، اعتمادا على أن ابن شبل يسند في روايته ثلاثة أسئلة وجهها هو والقصري في روايته ينسب منهما سؤالين لنفسه . فلو كانت رواية ابن شبل إجازة لما أمكن له توجيه السؤالين أصلا لوجودهما في الكتاب . فيتعيّن أن تكون روايته بطريق السماع أيضا ، وفي وقت متحد مع القصري . أمّا تنازعهما السند في هذين السؤالين فيحمل على توارد الخواطر واشتراكهما معا في القاء السؤال .

فلنقارن إذن بين الروایتين .

تمتاز رواية القصري بضبط السند والنقد في نقل الأسئلة وأجوبتها كاملة ، حتى أن المكاتبات ينقل ما جاء بها حرفيا . وهكذا يكاد يكون القصري قد نقل كل ما ألقاه يحيى في دروسه من بيان للقضايا والأحكام المطبقة عليها ومستنداته فيها .

كما أنه يسند لنفسه الأسئلة الموجهة منه وهي جلّها ويعين صاحبها إن كان من غير التلامذة كصاحب « سوق سوسة » وباقي الأسئلة وهو الأقل مسند بصيغة المجهول .

أما ابن شبل فباستثناء أسئلته الثلاثة المسندة لشخصه وسؤال رابع أسند لصاحب « سوق سوسة » كسند القصري ، كانت بقية الأسئلة مسندة بصيغة المجهول ، ومال بالرواية لجمع الأحكام وبعض مستنداتها ، فهو يوجز الموضوع من غير إخلال بالغرض .

وتتفق الروايتان في فقه المسائل اتفاقا تاما إلا في مسألة واحدة .

كما تكاد تكون التعابير الموجودة فيهما واحدة مما يبعث الثقة والاطمئنان لصحة النسخة التي بأيدينا من رواية القصري . رغم أنها الوحيدة .

وتختلف الروايتان من حيث التبويب بالتقديم والتأخير ، كما تختلفان بالزيادة والنقص في مسائل توجد بإحدهما ولا توجد بالأخرى .

فتمتاز رواية ابن شبل بالزيادات الآتية :

الفقرة 5 أجرة صاحب الرحى بكيل معلوم .

الفقرة 6 لا يلتزم صاحب الرحى بالترتيب مع حرفائه ، وعدم ضمانه لما فسد من الطعام ببطلانها .

الفقرة 12 القثاء يوجد مرا .

الفقرة 23 ردّ البيض الفاسد .

الفقرة 38 المسؤولية المدنية لمن يحفر حفيرا حول أرضه أو داره .

واتماما للفائدة الحقنا هاته الفصول من رواية ابن شبل برواية القصري .

وادرجناها منفردة .

- كما تمتاز رواية القصري بالمواضيع الآتية :
- ص 33 اليهود والنصارى يعجنون خبز السوق .
- ص 43 بيع أزيار الصير .
- ص 50 سؤال صاحب السوق لحماس بن مروان .
- ص 55 توجيه اليمين في الضرب والجرح عند انعدام البيئة .
- ص 56 الشتم والأدب فيه .
- ص 56 الدار المعروفة بالأذى .

زمن الرواية ومكانها

- من المرجح لدينا أن رواية القصري لهذا الكتاب كانت بسوسة في الربع الأخير من القرن الثالث استنادا للاعتبارات التالية .
- 1 — ورد في نص الرواية أن صاحب سوق سوسة سأل يحيى بمحضر الراوي .
- 2 — تنصيص يحيى في صلب كتابه على أجوبة أجاب بها ابن أبي طالب بعض قضائه ؛ وعهد ولايته القضاء يتراوح بين سنتي 257 و 275 .
- 3 — ورد في الكتاب أن صاحب سوق القيروان كتب إلى يحيى يسأله .
- 4 — ورد في الديباج أن يحيى بن عمر كان يسمع الناس بسوسة فيمتليء المسجد وما حوله .
- 5 — ما ورد في معالم الإيمان (6) من أن القصري وصل إلى سوسة لزيارة يحيى بن عمر فوجده ألف كتابا .

على أن مكاتبة صاحب السوق بالقيروان ليحيى بن عمر يستفتيه في
حادثة جدت بالسوق تعين لنا الفترة المتمثلة لذلك وانتهى في العهد الذي يأتي
بعد ولايتي ابن أبي طالب وابن عبدون اذ لنهاية عهد الأول كان يحيى
مستوطنا بالقيروان ثم كان مختفيا في عهد الثاني .

وموضوع الإستفتاء أيضا يؤكد ذلك ، فهو في قضية كان لابن أبي
طالب فيها تشديد على المخالفين وتقص لآثرهم وتلك هي : « ارتداء الذي
للزى المغاير » .

جمع الكتاب وتنسيق مواد

لقد ذكرنا أن هذا الكتاب أول تأليف ظهر في العالم الإسلامي يبحث
في شؤون الأسواق وينزل الأحكام الفقهية عليها فيما صيرها مادة متميزة عن
عموم الفقه .

ولا شك أن رائد المؤلف في جمع المادة لكتابه أن تكون مما يدخل
تحت عنوانه ، لا كن مطالع الكتاب يستوقف نظره احتواؤه على بعض مواد
لا يظهر أن لها صلة بالعنوان ، مثل باب جهاز المرأة ، وتوجيه اليمين في
دعوى الضرب والجرح ، وديار الأذى والفجور .

والجواب على ذلك يستدعينا أن نتحدث عن الأسواق ، وخطة « صاحب
السوق » وهل هو المحتسب أو غيره ؟

نظمت أسواق القيروان وأفرد لكل صناعة مكان خاص بها في سنة 155هـ
باعثناء من يزيد بن حاتم المهلبسي والي افريقية من قبل أبي جعفر المنصور
وكانت السوق لنظر الوالي (7) ينظر فيها بنفسه مباشرة أو ينوب عنه شخصا .

(7) ابن عذاري ج 1 ص 3 .

وكذلك كان الأمر في الحجاز فقد كان عمر بن الخطاب (8) وهو خليفة يأمر وينهي مباشرة المتعاملين بالسوق .

وبعد ذلك التاريخ نقل عن مالك أنه كان يأمر صاحب السوق فيما يتعلق بشؤون المعاملات الجارية به

ولما ولي سحنون قضاء القيروان (234 هـ) كان له من قوة شخصيته ومركزه الإجتماعي أقوى حافز على التوسّع في وظيفة القضاء ، فقد باشر بنفسه التأديب والتعزيز وراقب تنفيذ الأحكام الجزرية الصادرة منه ، وهي أمور اعتبرها المتأخرون عن عصره مما تترفع عنه مهنة القضاء . ولا تساعد عليها حرمة وهيبته .

فسحنون لم يسعه في دينه الا أن يُحمّل نفسه أعباء الحسبة .

وهي تتسع في معناها الديني حتى تشمل كل الشؤون العامة والخاصة ؛ وكل الشعب أفرادا وحكومة .

وهكذا حال سحنون بين قائد جيش مظفر في اخماد ثورة القُوبِيع بتونس المنتهية سنة 236 هـ وبين سبيه من نساء تونس المسلمات .

فرغم الحاج الأمير عليه بتسليم السبي لصاحبه أصرّ على رأيه أو تنزع منه خطة القضاء وما وسع الأمير إلا أن نزل على رأي سحنون وطلب منه توجيه من يرى فيه الكفاءة للقيام بوظيفة الحسبة في استرجاع المسيات وتسامهن من يد بقية أفراد الجيش فوجه له سحنون أنفارا ليكتب لهم السجلات . ولما عادوا بها إليه فضها وبعد أن قرأها سلمها لهم مشفوعة بالأذون والتعليمات .

والذي نستخلصه من هذا النص أن سحنون يفهم الحسبة بمعناها الأعم . ويرى أن المحتسب هو من له القدرة على الوقوف في وجه السلطة متى حادت عن الجادة ، وليس هو من ينظر في شؤون الأسواق .

وقد كان سحنون قاضيا محتسبا . فباشر بنفسه كثيرا من شؤونها . ومنها ما يهمّ الأسواق فأدّب على الغش ونفى مرتكبيه ، ونظر في شؤون المعاش ، وأمر بقتل الكلاب وكان من تنظيماته أن عين أمناء في البادية يكتب إليهم فيما يتعلق بشؤون جهاتهم .

وأما في العاصمة فقد أحدث ولاية المظالم . وعين لها حبيب بن نصر التميمي أول صاحب مظالم وذلك سنة 236 هـ وحدّد له وظيفه بالحكم (9) بين الناس فيما يحدث لهم في الأسواق وجعل له النظر مدنيا لبلوغ عشرين دينارا . فصاحب السوق إذن هو والي المظالم في هذا التنظيم . ولما ولي (10) عيسى بن مسكين القضاء عين أبا الربيع سليمان بن سالم الكندي واليا على المظالم ، وأذن له أن ينظر في 100 دينار .

فولاية المظالم هاته أحدثها سحنون ورأى أن أمر التسمية فيها راجع للقاضي المحتسب ، كما رأى ذلك في تعيين أئمة المساجد .

ولنلاحظ أن السنة التي أحدثت فيها ولاية المظالم هي السنة التي عين فيها المحتسبون المشار لهم سابقا . وبعد سحنون تجاذب تسمية والي المظالم كل من الأمير والقاضي .

فقد تخلّل عهدي سحنون وابن مسكين عهد رجعت فيه ولاية المظالم بالنظر للأمير (11) « فقد عين الأمير ابراهيم بن أحمد الأغلب محمد بن محمد ابن خالد القيسي المعروف بالطرزي واليا للمظالم . وراجعته صاحب الخطة بأن فيه حياة ولين جانب وقلة فقه . فأجابه أمّا الحياء واللين فإذا أمرت ونهيت زالا عنك . وأمّا قلة الفقه فشاور الفقهاء في أحكامك » . وفعلا ، فقد استشار

(9) المعالم ج 2 ص 132 .

(10) المصدر نفسه ص 137 .

(11) ابن عذاري ج 1 ص 275 .

في قضية حمديس القطان وكان ذلك بمحضر القصري فأشار لها في باب الأذى والفجور من هذا الكتاب .

مما تقدم يظهر أن سحنون هو أول من فكر جديا في العناية بالأسواق فجعل لها قاضيا خاصا بشؤونها وبما يحدث فيها وحدد نظره مدنيا بما لا يتجاوز المبالغ التي يتعامل بها الأفراد عادة في الأسواق . وإذ هي تتبع الحالة الاجتماعية للسكان اختلفت تلك المقادير المحدد بها النظر عند القضاة . فسحنون قد مهد بذلك السبيل لتتابع الأنظمة بما يفيد المجموعة المتساكنة من حيث أنها مجتمع ووحدة متكاملة وأتى بعده عبد الله بن أبي طالب فسار على نهجه . ومن تنظيماته انه جبر من يحترف الصيرفة على دراسة الأحكام المتعلقة بحرفتهم (12) .

والذي يتضح الآن أنه سبق تدوين الكتاب جو أحدثه سحنون بعنايته بالأسواق ، وتخصيصها بوظيفة داخلية في الجهاز الحكومي تابعة للسلطة القضائية . واطلق عليها اسما فخما هو « ولاية المظالم » . وسمى بنفسه صاحبها .

وإذا كان « صاحب السوق » هو « والي المظالم » كان كتاب « أحكام السوق » المؤلف بعد هذا التاريخ مشتملا على موضوعات خارجة عن نطاق شؤون الأسواق كما نتصورها الآن ولاكنها مندرجة في نظر « ولاية المظالم » .

وكما احدث سحنون ولاية المظالم سمي الأمناء في البوادي وإلى الآن يطلق على صاحب السوق فيها « أمين المعاش » .

فبعث بهاته التسمية حركة ذهنية بين سكان البوادي اتجه بها شعورهم نحو هذا التنظيم الجديد ، وأخذوا يحاولون إصلاح باديتهم والتدرج بها نحو الأساليب والتنظيمات الحضرية الموجودة في المدن .

وكانت بعد حين قصير تلك المكاتبة الموجهة ليحيى الموشح بها صدر الكتاب ، والتي كانت حسب تقديرنا الحجر الأساسي لوضعه وأخيرا فقد نكون على حق حين نقول انّ الذي جلب الإهتمام لأفراد هاته المادة بالتأليف مزيج من أمرين : 1 - تنظيمات القاضيين سحنون وابن أبي طالب . 2 - الشعور العام لدى المتساكنين بالرغبة في الاصلاح المجتمعي وتولييه بأنفسهم أن أغفله أولوا الامر (13) .

وكانت القضايا والشؤون التي يتعاطاها والي المظالم هي الفهرست لهذا الفن الجديد ، ومدار تحديد مشمولاته . ولذلك نرى يحيى بن عمر لم يدمج في موضوعاته باب ديار الأذى والفجور لأنها أشياء لم تظهر في المجتمع السوسي إذاك لما كان يطغى على مساكنيه من روح الحمية الدينية باعتباره رباطا يأوى إليه متطوعة الدفاع عن الشواطي فكان يسود البلد روح عالية من الخلق الإسلامي تمنع من ظهور الفساد والملاهي . وقد حدث أن تجمهر المرابطون يوما وقصدوا منتزه الأمير حينما طرقت آذانهم أصوات الغناء منبعثة منه تساقفها آلات الطرب ، وبلغوا له تخرجهم من مجلسه هذا وعزمهم على مغادرة الرباط .

أما القصري صاحب الرواية فقد عنون هذا الباب وأضافه لكتاب « أحكام السوق » بعد أن جمع مادته إذ رأى تعاطي والي المظالم لقضاياها المتعددة في القيروان وقد كانت عاصمة الملك .

(13) المکتوب المشار له .